



قرار وزير الإقتصاد والتجارة

رقم (541) لسنة 2022 م .

بشأن حظر استيراد سلعة

وزير الإقتصاد والتجارة :

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 03/08/2011م وتعديلاته .
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17/12/2015م .
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري واللوائح التنفيذية والقرارات الصادرة بمقتضاه
- وعلى قرار المجلس الوزراء رقم (235) لسنة 2021 م باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الإقتصاد والتجارة وتنظيم جهازها الاداري .
- وعلى قرار وزير الادارة والتجارة رقم (359) لسنة 2021 بتحديد قوائم السلع المحظور والمقصور تصديرها واستيرادها .
- وعلى قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم (14) لسنة 2022 بشأن اصدار التنظيم الداخلي لوزارة الإقتصاد والتجارة ولدواعي المصلحة العامة .

قرار

مادة (1)

يحظر استيراد لعب الاطفال بشكل مسدسات أو بنادق مما يستخدم معها مقذوفات من أجسام صلبة مثل الخرز أو السهام . وتضاف إلى قائمة السلع المحظور استيرادها وفقا لأحكام المادة (3) من قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم (359) لسنة 2021 المشار إليه في ديباجة القرار .

مادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة وضعه موضع التنفيذ ويلغى كل حكم يخالف أحكامه .

محمد علي الحويج
وزير الإقتصاد والتجارة

1443 هـ /
2022م

5 / 5
زى لقعدة
6

صدر في
الموافق

شهر ربيع الثاني سنة 1443 هـ